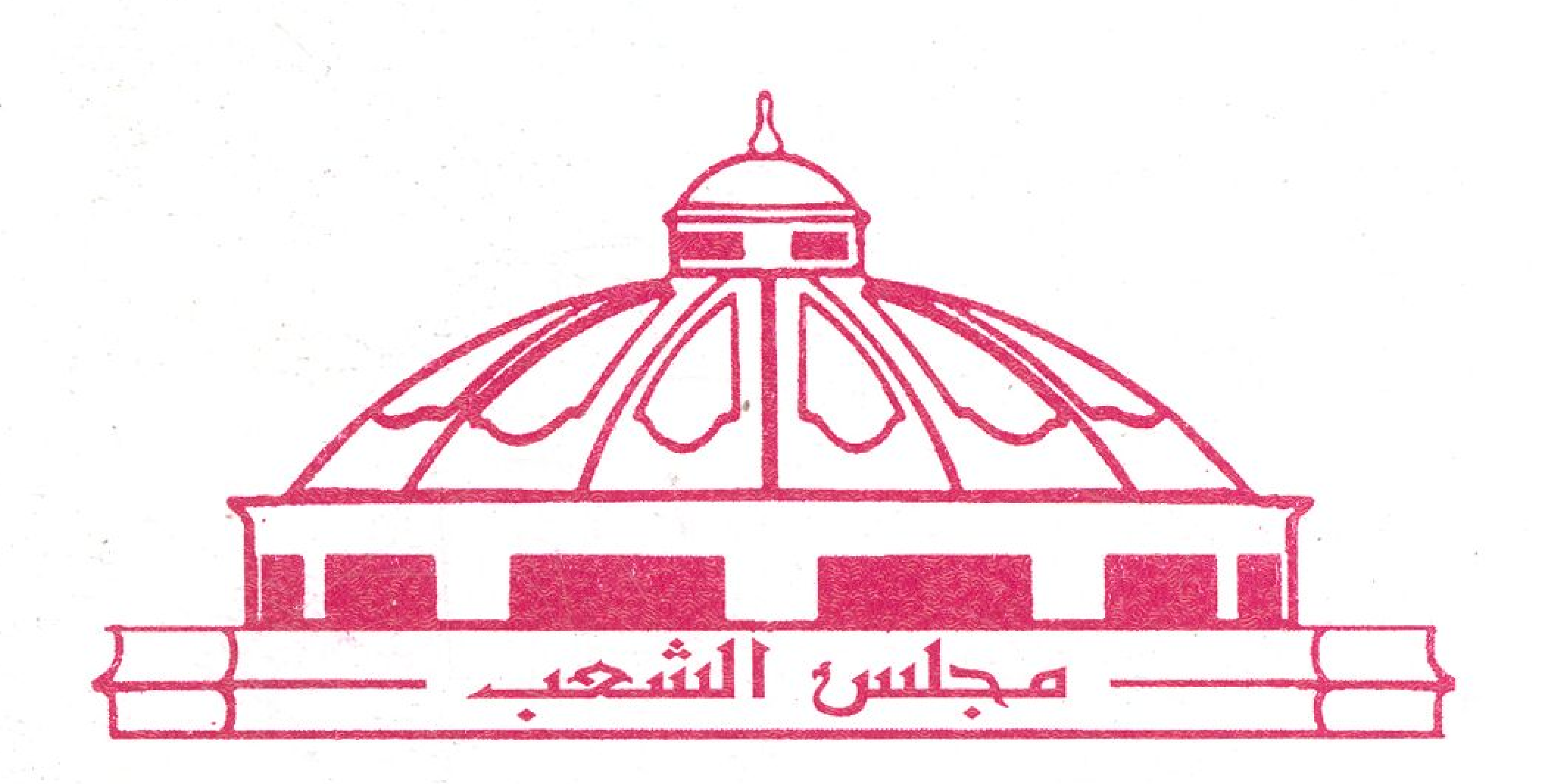
جمهورية مصر العربية
مجلس الشعب
الأمانة العامة



محاضرة
الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور
رئيس مجلس الشعب

فى

ثقافة حقوق الإنسان

(مكتبة الإسكندرية : ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨)

محاضرة

الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الشعب

فى

ثقافة حقوق الإنسان

(مكتبة الإسكندرية: ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨)

السيدات والسادة

يسعدني أن أتحدث إليكم في هذه المكتبة العريقة التي تستعيد أمجادها التاريخية في البحــث العلمـــي و الثقافــة والتنوير.. وحديثي إليكم يتعلق بموضوع بـــالغ الأهميــة لمصر وللعالم كله على حد سواء، ألا وهو موضوع "ثقافة حقوق الإنسان". وتسطع أهمية الموضـــوع فـــي تـــزامن اجتماعنا هذا مع الذكرى الستين للاحتفال بمـــضي ســـتين عاما على إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مما يفتح المجال لتقييم انجازاته وتحليل تحدياته واستشراف مستقبله.

إن البعد الثقافي لحقوق الإنسان في تقـــديري يمثـــل القاسم المشترك لفهم كل من إنجازات الإعـــلان العـــالمي لحقوق الإنسان وتحدياته أو التنبؤ بمستقبله. فثقافة حقـــوق الإنسان هى من أهم القضايا الجوهرية التـــي تـــؤثر فـــي

الوعي الجماهيري بقيم حقوق الإنسان التي يرتبط الإيمان بها بدرجة ممارستها في الواقع العملي.

يثير الحديث عن ثقافة حقوق الإنسان كثيراً من الإشكاليات تختص منها بجانب على قدر كبير من الأهمية.

أولها : **التشكيك في عالمية حقوق الإنسان**، على أساس بأن المبادئ القانونية التي ضمنتها الوثائق الدولية المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان تترجم إلى حد كبير أفكارا عن الفرد والمجتمع والدولة تستمد مصدرها من الثقافة الغربية مهما كانت هذه الوثائق الدولية قد تم التصديق عليها بواسطة دول تمثل ثقافات مختلفة. وقد قيل تبعا لذلك بان نظام القيم التي تعكسه المبادئ القانونية للوثائق الدولية لحقوق الإنسان لا يستمد جذوره من ثقافة معظم الأمم غير الغربية، الأمر الذي يجرد هذه المبادئ من الصحة العالمية لأنها تعتمد على تفسير خاص لحقوق الإنسان يرتبط بثقافات غربية تتصف بالاستعلاء وتحتمي وراء

الأيديولوجية السياسية الليبرالية والديانة المسيحية، لكي تضفي الصفة العالمية على معتقداتها. وقيل بأن القول بعالمية مبادئ حقوق الإنسان جاء لتحطيم التنوع بين الثقافات ولفتح الطريق نحو القول بتجانس ثقافي يرتد إلى أصل واحد . وقد انعكس هذا الجدل في بداية الأمر أثناء الحرب الباردة في شكل اتهامات سياسية وتصريحات عدائية بين العالم الشيوعي الشرقي والعالم الديمقراطي الغربي . ولما انتهت هذه الحرب بزوال الاتحاد السوفيتي انتقل الجدل بحدته بين أطراف أخرى هى الشمال والجنوب تارة وبين الشرق والغرب تارة أخرى ثم بين الإسلام والغرب.

ونقطة البدء في تحليل هذه المسألة المهمة هي أن نتذكر أن إعلان وبرنامج العمل الذي أقره المؤتمر الثاني للأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام ١٩٩٣ قد أكد بوضوح مبدأ ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية

والدينية للشعوب مع التأكيد في ذات الوقت على أن هـذه الخصوصيات لا تخل أو بـالأحرى لا ينبغـي أن تخـل بعالمية حقوق الإنسان. كما أن قرارات وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان ثم مجلس حقوق الإنسان في جنيف، تبدو كلها قد حسمت وجـوب احتـرام الخصوصيات الثقافية والدينيـة للـشعوب لـدى تنـاول موضوعات حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن واقع الممارسة الدولية بدا في شكل آخر؛ شكل يلخصه مفهوم قائم علـى صراع الحضارات أو الثقافات، وعلى التناقض الذي تعبر عنه الممارسة بين عالمية حقـوق الإنـسان مـن جهـة، والخصوصيات الثقافية والدينية للشعوب من جهة أخـرى. وربما كان أبرز دليل على ذلك ما بات يطلق عليه بظاهرة "ازدراء الأديـان" " defamation of religions" التـي تمارسها بعض الدوائر الغربية تحت ستار حرية التعبيـر. فمثلا إن فيلم " فتنة " الذي وضعه نائب برلماني هولنـدي

متطرف في عدائه للإسلام ومن قبله الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم لهما مجرد نموذجين من بين تجاوزات عديدة للحدود القانونية لحرية التعبير جاءت محتمية بفكرة العالمية التي تتمتع بها حقوق الإنسان.

والواقع أن المشكلة التي يثيرها الفهم السطحي والمخل لحرية التعبير بوصفها أحد حقوق الإنسان، هي بالأساس مشكلة قانونية في عدم فهم كافة النصوص الدولية ذات الصلة بشكل متكامل. فالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يضع لحرية التعبير ضوابط ويسمح بفرض قيود عليها في حالات معينة، بل إنه يوجب حظر أشكال محددة من التعبير إذا ما كانت تمثل حضا على الكراهية العرقية أو الدينية. كما أن حرية التعبير لا يجوز أن تقيد من حرية العقيدة مما مؤداه أن حرية التعبير لا يجوز أن تمس بالمشاعر الدينية على نحو يمس حرية العقيدة . كل هذا فى

الوقت الذى تعتبر فيه السخرية من الشخصية اليهودية فى بعض التشريعات الأوروبية تحريضا على الكراهية الدينية وعداء للسامية يستحق العقاب، وهو ما ينم عن ازدواجيـة المعايير فى التعامل مع الأديان والثقافـات التـى ترتكـز عليها.

وتقديري أن هذه المسألة تجاوزت الأبعاد القانونيـة لكى تلاحقها أبعاد سياسية وثقافية يجب حـسمها حتـى لا تستخدم مبادئ حقوق الإنـسان ذريعـة لانتهـاك حقـوق الإنسان. وقد انعكس ذلك فى أن اللجان التعاهدية لحقـوق الإنسان التي تشرف على اتفاقيات حقوق الإنسان لم تخول صلاحية إصدار قرارات تفسيرية ملزمة للجميـع. ومـن الجدير بالملاحظة – والتعجب – أن معظم الـدول التـي تتشدق بحقوق الإنسان وتلقي فيها الدروس والعظات كـل حين هي ذاتها التي ترفض الاحتكام للآليـات التعاهديـة الدولية بشكل ملزم في هذا الخصوص. يبقـى إذن أمـام

المتضررين من إهانة معتقـداتهم واسـتباحة ثقافـاتهم أن يلجأوا إلى القضاء الوطني في الدول التي يقيمـون بهـا. ولكن القضاء الوطني مهما كان مستقلا ومحايداً، فإنه يظل نبت بيئة ثقافية يصعب أن يفكر خارج إطارهـا. والبيئـة الثقافية الغربية بشكل عام تتسم بأنها فصلت الـدين عـن الدولة منذ الصراع بين السلطتين الدينية والمدنيـة إبـان العصور الوسطى. ولذلك أصبح الـدين فـي مجتمعـاتهم مسألة فردية بحتة ولا تحظى بحماية خاصة أو دور فـي مؤسسات الدولة وحياة المجتمـع. هـذا الفـارق الثقـافي والتاريخي المهم بين الدول الغربية من جهة والعالم العربي والإسلامي من جهة أخرى كـان مـصدرا للعديـد مـن التناقضات وسوء الفهم. فالثقافة الغربية بشكل عام تنظـر لفكرة الدين بوصفها عبئا على حرية الفكر وقيـداً علـى مسار التقدم. ومن هنا تنطبع نظرة المجتمعـات الفرديـة

للإسلام والمسلمين بمسحة سلبية سلفا. وهي مسحة سلبية موروثة من علاقة أوروبا بالدين بشكل خاص.

بالطبع هذا لا ينفي أن العالم العربي والإسلامي يعاني هو الآخر من ظاهرة التطرف الديني، والتي بدورها تغذي الانطباع السلبي للغرب عن موقف الإسلام والمسلمين من حقوق الإنسان.

والفكرة الجوهرية الأولى التي ينبغي أن ننطلق منها جميعاً هي أن حقوق الإنسان ليست مفهوما غربيا، وإنما هي إرث مشترك للإنسانية انطلق من ثقافة الأمم والحضارات والثقافات عبر التاريخ. بالطبع تختلف المسميات، ولكن جوهر حقوق الإنسان ما هو إلا الحرية والعدل والمساواة والكرامة والتضامن.

هذه المبادئ الخمسة هي جوهر وصلب معظم الحضارات والثقافات إن لم يكن كلها. ولذلك، فإن الانطباع

(مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨)

السائد بأن حقوق الإنسان فكرة غربية أو أن منشأها هو الدول الغربية، إنما هو انطباع خاطئ وعلينا أن نبدده.

وقد جرت عدة محاولات لتبديد هذا الانطباع منها الاستناد إلى الطبيعة الإنسانية والمستقلة عن أي انتماء اجتماعي، ومنها التفكير الأخلاقي والسياسي الغربي. ويبدو أن هذه المحاولات لم تجد تفسيراً مقنعاً لهذه العالمية، مما جعل البعض يتطلب للتسليم بعالمية حقوق الإنسان إمكان التعرف على حقوق الإنسان خارج الإطار التاريخي والثقافي الذي أعلنت فيه هذه الحقوق. وفي هذا السياق قامت معارضة ضد الطابع العالمي لحقوق الإنسان بناء على عدة حجج . أولها : أن التمتع بالحقوق المدنية والسياسية يتوقف على توافر التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وثاني هذه الاعتراضات أن الشعوب المستعمرة أو التي ترزح تحت الاحتلال لا تتمتع إلى حد كبير بحقوق الإنسان، وثالث هذه الاعتراضات أن حقوق

الإنسان وإن كانت قد كفلتها مختلف الوثائق الدولية . إلا أن مصدرها يكمن فى الثقافة الغربية مهما صدقت على هذه الوثائق دول ذات ثقافات مختلفة ، وهو ما يضفى النسبية على الطابع الثقافى لحقوق الإنسان والأمر الذى ينعكس على تفسير حقوق الإنسان .

ورغم كل هذه الحجج فقد صمد شعار عالمية حقوق الإنسان أمام الرد على هذه الاعتراضات ، فالاعتراض الأول حسمه مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٣ الذي أكد المساواة بين كافة أنواع حقوق الإنسان والاعتماد المتبادل بينها، والاعتراض الثاني رد عليه بأن حق تقرير المصير هو من حقوق الشعوب وقد أكدته المادة ١/١ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، وبمقتضى هذا الحق تحدد الشعوب بحرية نظامها السياسي وتكفل بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأما الاعتراض الثالث الخاص بالطابع النسبي لثقافة حقوق الإنسان فيرد عليه بأن حقوق الإنسان تعكس التنوع الثقافي والتفاعل بين الثقافات، الأمر الذي أدى إلى قيام عالمية حقوق الإنسان عبر عدة ثقافات " Trans - Culturelle" ولو نظرنا إلى منظومة حقوق الإنسان كما عرفها الإعلان العالمي وسائر الوثائق الدولية، سوف نجد أن الأفكار التي تضمنتها هذه المنظومة قد سلكت في الزمان وفي المكان نهجا طويلا وتطورت وازدهرت على أيدي مختلف الثقافات حتى أصبحت جزءا من النسيج الثقافي لمختلف الأمم. ولا يجوز الخلط بين الإيمان العالمي بحقوق الإنسان عبر الثقافات المتنوعة وبين الالتزام باحترام حقوق الإنسان وهو ما يتطلب توافر حد أدنى من الشروط التي تجعل الوفاء بحقوق الإنسان أمرا واقعيا من خلال الممارسات العملية حتى تنتقل من مجرد الشعار إلى التطبيق الأمين . وبناء على ذلك، فإن النسبية الثقافية التي

يروج لها البعض تتجاهل القيم المشتركة بين الثقافات، وعملية التفاعل الثقافى .

وللتأكيد على أن عالمية حقوق الإنسان جاءت عبر ثقافات متعددة ، وأنها لا تنفى الخصوصيات الثقافية للشعوب، فقد اتجهت بعض المنظمات الإقليمية إلى إقرار وثائق تعبر عن إيمان ثقافة هذا الإقليم بحقوق الإنسان . وقد بدأت المبادرة على يد مجلس أوروبا سنة ١٩٥٠ بإقرار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ، وتبعتها الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان سنة ١٩٦٩ . وبعد أن كانت الأمم المتحدة غير مرحبة بهذا النوع من الاتفاقيات الإقليمية دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٧ الدول التى تقع فى أقاليم لم تتوافر فيها بعد اتفاقات بشأن حقوق الإنسان أن تنظر فى إقرار هذه الاتفاقات لإعلاء وحماية حقوق الإنسان . فجاءت منظمة الوحدة الأفريقية وأصدرت سنة ١٩٨١ الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان ،

وقامت جامعة الدول العربية فأصدرت ميثاقا عربيا لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٧ ثم جددت هذا الميثاق بميثـاق آخـر اعتمدته القمة العربية فى مايو سنة ٢٠٠٤ أصـبح نافـذ المفعول منذ عدة شهور . وقد أكدت ديباجة هـذا الميثـاق على الإعلان العالمى لحقوق الإنـسان وأحكـام العهـدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والـسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويكشف هذا الاتجاه نحو الإقليمية فى حماية حقـوق الإنسان إلى الاعتزاز بالطابع الثقافى لشعب كل إقليم عنـد إقرار اتفاقيته أو ميثاقه بشأن حقوق الإنسان . ولا تعنـى هذه الإقليمية الانقلاب على عالمية حقوق الإنسان بل على العكس من ذلك فقد جاءت تأكيداً لها من المنظور الثقـافى الإقليمى . ولا أدل على ذلك من أن الميثاق العربى لحقوق الإنسان الصادر سنة ٢٠٠٤ والنافذ المفعـول فـى سـنة ٢٠٠٨ قد نص فى المادة ٤٣ منه على أنه لا يجوز تفسير

هذا الميثاق أو تأويله على نحـــو ينـــتقص مـــن الحقـــوق والحريات التى تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها فى المواثيق الدولية والإقليميـــة لحقوق الإنسان التى صدقت عليها وأقرتها بما فيها حقـــوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات. وعلـــى هذا النحو فإن عالمية حقوق الإنسان لا ترتكز على قاعدة ثقافة واحدة بعينها.

ويجب أن يكون مفهوما أن فكـــرة العالميـــة فـــى حقوق الإنسان التى لا تتناقض معها فكرة الإقليمية تنطوى على الإيمان بالتعددية الثقافية والإقرار بالتنوع الثقافى الذى يضيف للفهم العالمى لحقوق الإنسان ، ويساعد فى جعـــل تلك الحقوق حاملة لملامح العالمية الحقه ، وضامنة لسلامة إدراكها وفهمها واحترامها، باعتبارها فكرة نابعة عن القيم العميقة التى يشترك فيها كـــل الآدميـــين ، علـــى رأســـها كرامتهم الإنسانية . وهو ما يدعو جميع الثقافـــات مهمـــا

(مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨)

تنوعت إلى أن تتأذى من الاعتداء على قيمها المشتركة من خلال ممارسات تفرز شرعية دولية مزدوجة المعايير .

السيدات والسادة

إن الإشكالية الثانية في ثقافة حقوق الإنسان هي في اكتشاف تراثنا وقيمنا في ضوء المفاهيم المعاصرة لحقوق الإنسان، وذلك بهدف استعادة ما اسميه "بالشرعية الثقافية" لمبادئ حقوق الإنسان في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، بغية توفر آليات قوية لحماية هذه الشرعية . والشرعية الثقافية وحدها لا يمكن أن تكون بديلا عن الشرعية القانونية الوضعية ، لأن الأخيرة هى التى تترجم الشرعية الثقافية إلى مبادئ قانونية ملزمة . فالأفراد يتمتعون بالحقوق والحريات بناء على إرادة المشرع الدستورى لا بناء على أفكار القانون الطبيعى التى قالت بوجود حقوق طبيعية سابقة على القانون ، فهذه الحقوق

مهما ارتدت فى الضمير الإنسانى منذ أكدها العصر القديم والفلسفة اليونانية والرومانية ، وفلسفة العقد الاجتمـــاعى ، إلا أن ذلك لا يتعدى مجال التفكير الثقافى الذى يحتاج إلى إطار قانونى يمده بصفة الإلزام . وقـــد كفلـــت المواثيـــق الدولية هذا الإطار القانونى لكى يضفى علـــى الـــشرعية الثقافية شرعية قانونية جوهرها تكفـــل إعطـــاء الحمايـــة القانونية للمدلول الثقافى لحقوق الإنسان . وبهذه الـــشرعية تجاوزت فكرة حقوق الإنسان حدود المجال الثقافى المجرد إلى المجال القانونى الوضعى الذى يتصدره الدستور . وقد تم هذا الانتقال بإرادة الشعب عبر تاريخ طويل من النضال والكفاح أفرز العديد من الوثائق الوطنية مثل العهد الأعظم (ماجنا كارتا) الذى استخلصه بارونات انجلترا للحد مـــن سلطة الملك جون سنة ١٢١٥، وإعـــلان الحقـــوق ســـنة ١٧٧٦ بالولايات المتحدة الأمريكيـــة، وإعـــلان الثـــورة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن سنة ١٧٨٩ ، ثم جـــاء

الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وترجمة مبادئه فى عهدين دوليين سنة ١٩٦٦ كرد فعل للويلات التى عاشتها الإنسانية فى الحرب العالمية الثانية.

وواقع الأمر ، فإن الشرعية القانونية أيسر منالا بكثير من "الشرعية الثقافية"، إذ يكفي التصديق على معاهدة ما أو إصدار تشريع معين لكي يصبح مضمونه ملزما من الناحية القانونية. أما الشعور العام لدى طوائف الشعب بأن مبدأ ما هو التزام مشروع في ضوء ثقافة وقيمة تاريخية، فهذا شأن آخر، أخطر وأهم .

إن فلسفة القانون تقوم جوهريا على مدى استقرار الإلزامية في وجدان المخاطبين بأحكامه. فالخير كل الخير يكون في تشريعات تتبني على شعور صادق بأن أحكامها تعبر عن موروثنا التاريخي وشخصيتنا الحضارية.

ومن ثم فإن أية انتهاكات لحقوق الإنسان لا تعبر فقط عن انتهاك الشرعية القانونية بقدر ما تعبر فى ذات الوقت عن الخروج على الشرعية الثقافية .

وقد عنيت المحكمة الدستورية العليا في مصر بأن تتخذ من الشرعية الثقافية لحقوق الإنسان مرجعية لها فى تفسير الدستور ، فانتهت في مقام تفسير النصوص الدستورية إلى أن النص في الدستور على خضوع الدولة للقانون يعني عدم إخلال تشريعاتها بالحقوق التي يعتبر التسليم بها في الدول الديمقراطية ضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المستقلة. وهذا القضاء يعني أن المحكمة الدستورية العليا في مصر قد اتخذت من احترام حقوق الإنسان معيارا وضابطا لرقابتها الدستورية على التشريعات دون حاجة إلى نص دستوري يوجهها إلى ذلك ، وهو ما يعنى تطابق الشرعية الثقافية مع الشرعية الدستورية لدى هذه المحكمة . وقد اهتمت بعض الدساتير

بتقنين هذا المعيار فى التفسير مثل الدستور الألمانى (المادة ٢٥) تنص على أن القواعد العامة فى القانون الدولى التى تتضمن عناصر حماية حقوق الإنسان لها أثر مباشر فى الجمهورية الاتحادية الألمانية.

إن تراثنا الثقافى غني بسوابقه ومبادئه في مجال حقوق الإنسان حتى ولو كانت المصطلحات المستخدمة ليست هي مصطلحات العصر الحديث. ولكن المصطلحات في النهاية إن هي إلا مجرد أدلة على المعاني وليست هي المعاني ذاتها. والعبرة كما يقول الأصوليون هي بالمضمون والمعاني وليست بالأشكال والمباني.

بل إنني أقول بأننا لو حللنا ثقافتنا العربية والإسلامية بعمق لوجدنا أن مفاهيم حقوق الإنسان فيها أكثر تقدما وإنسانية من العديد من المفاهيم المعاصرة. وأوضح مثال قاطع على ذلك هو وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية في النظام القانوني الدولي لحقوق الإنسان بالمقارنة مع وضعها في الثقافة الإسلامية.

إن أساس الثقافة القائمة على القيم الدينية يرتكز على الإنسان. والحياة الإنسانية هى نقطة البدء فى كافة الأديان السماوية الإسلام والمسيحية واليهودية.

وثقافتنا ترتكز في جوهرها على القيم الإسلامية. وقد أعطت الإنسان حق قدره "فالوقف الإسلامي" هو أول مؤسسة أهلية تحقق واجب التعاون بين أفراد المجتمع من أجل كفالة احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء. وكان هذا قبل اكتشاف دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بقرون عديدة . ونجد على سبيل المثال قول الحق تعالى : " والذين في أموالهم حق معلوم" "للسائل والمحروم" (سورة المعارج ، الآيتان ٢٤ و ٢٥). وعلى أساس هذا القول اعتبرت الزكاة أحد أركان الإسلام، ووضعت الشريعة الإسلامية نظاما قانونيا لها. هذا بينما

جاء العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد ذلك بحوالي أربعة عشر قرنا لكي يعترف بهذه الحقوق اعترافا تعاهديا من الذين صدقوا على هذا العهـد. وأمـا موقف الفقه الانجلو سكسوني فانه مازال حتى الآن يتشكك في الطابع القـانونى للحقـوق الاقتـصادية والاجتماعيـة والثقافية بل ويعتبرها مجرد تطلعات أو أهداف أكثر منهـا حقوقا والتزامات. ولازالِ الفقه الدولى المعاصر يكافح من أجل إثبات قابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتقاضى . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تـصدق بعد على العهد الدولى للحقوق الاقتـصادية والاجتماعيـة والثقافية . ودون استطراد فى المنظور الإسلامى لحقـوق الإنسان، لقد رفعت العقيدة الإسلامية شأن الإنسان . فقـد كرمه الله سبحانه فى قوله تعالى "وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إلاَّ إبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وكَانَ مِنَ الكَـافِرِينَ" (سورة البقرة ، الآية ٣٤) وقوله تعالى " وَإِذْ قَـالَ رَبُّـكَ

لِلْمَلائكَةِ إنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً " (سورة البقرة ، الآية ٣٠). وقوله تعالى " مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً " (سورة المائدة ، الآية ٣٢) وأكدت العقيدة الإسلامية مبدأ المساواة، ومن أمثلة التدليل على ذلك قوله تعالى "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وأُنثَى وجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ " (سورة الحجرات ، الآية ١٣) وقال صلى الله عليه وسلم " لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) وأعلنت الثقافة الإسلامية حرية العقيدة ، إذ قال جل شأنه " لا إكْرَاهَ فِي الدِّينِ"(سورة البقرة ، الآية ٢٥٦) وأعلت حرية التعبير ، فى قوله تعالى "ولْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ ويَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ ويَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وأُوْلَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ" (سورة آل عمران ، الآية ١٠٤) وتأكدت حدود حرية التعبير فى قوله تعالى" ولا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن

دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ " (سورة الأنعام ، الآية ١٠٨) وقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ " (سورة الحجرات ، الآية ٦) . وأكدت العقيدة الإسلامية حرية التنقل فى قوله تعالى " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ " (سورة الملك ، الآية ١٥) . وأكدت العقيدة الإسلامية حق الاستعانة بمدافع فى قوله تعالى فى مقام الحديث عن نبيه موسى عليه السلام : "قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْساً فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ " ، " وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ" ، " قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ" (سورة القصص، الآيات ٣٣ و ٣٤ و ٣٥) . هذه بعض أمثلة تؤكد أن العقيدة الإسلامية التى ترتكز عليها الثقافة الإسلامية

عرفت مبادئ حقوق الإنسان قبل أن تأتى المواثيق الدولية بإعلانها ، فقد أكدت من خلال قيم الإسلام مبادئ أن الأصل فى الإنسان البراءة ، وشرعية الجرائم والعقوبات ، والمسئولية الشخصية ، وتفسير الشك لصالح المتهم والحق فى الحياة الخاصة، وكفلت حق التعلم .

والمطلعون على تاريخ الإسلام يعرفون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عن "حلف الفضول" الذى أبرمته قبائل قريش قبل الإسلام لرد الحق لصاحبه والوقوف بجانب كل مظلوم ، فقد أثنى عليه وقال عنه الرسول "هذا حلف لو دعيت إليه فى الإسلام لأجبت" . ومعنى هذا أن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها أخذها . ومعناه أيضا أن مصدر الشئ لا يهم وإنما المهم مضمونه ومعناه أيضا أن لافتة " إسلامى" ليست شرطا لا غنى عنه طالما كان مضمون القاعدة أو النظام أو السياسة أو التوجه محل البحث قد اتفق مع أهداف ومقاصد الشريعة السمحاء .

إن مفهوم الحقوق فى الإسلام بالغ القداسة إلى حد أن حقوق العباد مقدمة على حقوق الرحمن فى التوبة عن الذنب فى حق الله إذ تقبل بمجرد الصدق فيها وإخلاص العزم على عدم العودة إلى الذنب . أما الخطأ فى حق بنى الإنسان فقد جعل الله من شروط قبول التوبة عنها أداء " حقوق العباد" كالوفاء بدين ، أو الاعتذار لمتضرر ، أو جبر ضرر ، أو غير ذلك من صور الوفاء بالالتزامات . وإذا أضفنا إلى ذلك مفاهيم متعددة " كحق الجار" و"حق الطريق" والحق فى العمل والحق فى بيئة سليمة ، وحق الملكية ، وحقوق الأسرة وغيرها لوجدنا أن مفهوم حقوق الإنسان فى الإسلام أصيل وعميق حتى أنه يمتد أيضا لحقوق الأجيال المقبلة عبر وجوب النهى عن " إضاعة المال" والاقتصاد فى استخدام الماء ولو كان من نهر جار . كل هذه مفاهيم وإشارات إسلامية لمبادرات معاصرة . ومن هنا يبدأ خلق ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمعات ،

(مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨)

وذلك بعد عودة كل مجتمع إلى جذوره وتراثه . ولا يفوتنا أن نشير إلى أن حركة حقوق الإنسان فى الغرب جاءت كرده فعل لأوضاع سادت المجتمع الغربى .

إنه بدون ثقافة حقوق الإنسان والوعى بها ، تختفى حرية الفكر الإنسانى ، وتتدهور أخلاقيات الناس ، وينقضى الحوار الإيجابى ، وتضيع فرص التقدم والنمو والازدهار ، بل تضعف مشاعر المواطنة والانتماء ، والسلام الاجتماعى . ولا أدل على ذلك مما يشهده العالم اليوم من ركود وتخلف بسبب انتهاك حقوق الإنسان وسيطرة قوى تقليدية ، تتنافى أساليب ممارستها مع حركة التاريخ وجدلية التقدم . فلن يتحرر الفكر دون امتلاك ثقافة الإرادة والانعتاق من التراث السلفى غير المتجدد . إن ثقافة حقوق الإنسان هى التى تعطينا الأمل فى أن يصبح القرن الحالى مظلة للحرية والمساواة والعدالة والإنسانية المتكاملة التى تختفى فيها الحروب والعنصرية ويزول فيها

(مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨)

العدوان ويسود فيها التآخى بين الشعوب ، وتبادل المنافع من أجل الإنسان فى كل مكان .

السيدات والسادة

إن الإشكالية الثالثة فى ثقافة حقوق الإنسان تقوم على محورين أولهما نشر هذه الثقافة وتعميقها، وثانيهما هو الحوار حول الاختلافات فى فهمها .

وفيما يتعلق بالمحور الأول وهو نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعميقها : أشير إلى أهمية التعليم فى خلق ثقافة حقوق الإنسان . فالتعليم والإعلام هما أداة تشكيل الوجدان، وهما الموجه الثانى بعد الأسرة فى تكوين النشء وصناعة المستقبل . ومن هنا ، فإننى أؤكد على أهمية أن تتضمن برامج التعليم فى جميع مراحله تدعيم ثقافة حقوق الإنسان. ولا أعنى فى ذلك تدريس المفاهيم المعاصرة لحقوق الإنسان فى قوالبها الغربية ، وإنما أعنى ما أسميته آنفا إعادة اكتشاف الجذور الثقافية لمفاهيم الإنسان فى تراثنا

العربى والإسلامى الأصيلة ، وذلك حتى يمكن تعميق القيم المستخلصة من هذه الحقوق فى إطار من الأصالة الثقافية.

وقد لاحظت للأسف الشديد أن القليل جدا من منظمات حقوق الإنسان فى مصر يولى اهتماما بمسألة تدريس حقوق الإنسان اكتفاء برفع الشعارات فى المناسبات المختلفة أو إبراز السلبيات. كما أن القليل من جامعاتنا ومراكز البحوث يعطى اهتماما أصيلا بهذا الجانب الجوهرى من عملية بناء ثقافة حقوق الإنسان . والأمر هنا يحتاج إلى مشروع تنموى لثقافة حقوق الإنسان .. مشروع يقدم مناهج وأدوات تعليمية للطلاب وأدوات إعلامية للمواطنين ودورات تدريبية للمدرسين وكافة الممارسين فى مجالات التعامل مع حقوق الإنسان حتى تندمج مفاهيمها فى مداركهم وعقولهم وضمائرهم فتنعكس فى أنشطتهم وسلوكهم وممارستهم . ولا يفوتنى فى هذا المجال التشديد على ضرورة تعميق مبدأ المواطنة الذى أخذ به الدستور

المصرى فى تعديله الثالث سنة ٢٠٠٧ ، فهو تطبيق فعلى لحقوق الإنسان ، إذ أن المواطنة هى روح الديمقراطيـــة ، وتنبع من الإيمان بالإنسان ، وأساسها هو المـــشاركة فـــى إدارة الشئون العامة لبلده والمساواة بين النـــاس والتمتـــع بكافة حقوق الإنسان.

ويجدر بنا الإشارة إلـــى أن تعميـــق ثقافـــة حقـــوق الإنسان لا يتسنى بغير تعميق الممارسة الديمقراطية ، لأن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات أو مؤسسات ، بل هـــى قيم تسود أنماط التفكير والسلوك ، وتدعمها ثقافة جوهرها احترام حقوق الإنسان . فالديمقراطية وحقـــوق الإنـــسان ركنان متلازمان متكاملان.

ولا يمكن أن يكتمل الحديث عن نشر ثقافـــة حقـــوق الإنسان فى مصر بدون الحديث عن محيطنـــا الإقليمـــى . فمصر دولة محورية تتأثر بمحيطها وتؤثر فيها . ولاشـــك أن وزن مصر يجعل دورها فى المحيط العربى والإسلامى

بالغ الأهمية فى بناء ثقافة حقوق الإنسان عربيا وإسلاميا . وهنا أشير على وجه الخصوص إلى دخول الميثاق العربى لحقوق الإنسان حيز النفاذ منذ أشهر قليلة وأرجو أن يلقى هذا الميثاق اهتماما فى دوائر البحث والإعلام والعمل المدنى ، لأن هذا الميثاق ينشئ آلية تعاهدية تتمثل فى لجنة من الخبراء المستقلين يتلقون تقاريرا دورية من الدول الأعضاء فى هذا الميثاق ويصدرون توصيات محايدة بشأن حالة حقوق الإنسان فى هذه الدول .

إن الجدير بالاهتمام فى هذا المجال – وهذه أيضا مسألة ثقافية بالغة الأهمية – هو أننا يجب أن نتعود على قبول النقد ، وليس القبول على مضض وإنما القبول الإيجابى بعقل وقلب منفتحين على التغيير للأفضل . فالتغيير من سنن الحياة والكمال لله وحده . كل هذا من تراثنا وثقافتنا وينبغى أن يؤدى بنا إلى قبول الرأى والرأى الآخر ، وقبول النقد فى مسائل حقوق الإنسان بشرط أن

يكون نقدا موضوعيا وبنّاء بدون معايير مزدوجة وبـدون بواعث سياسية .

وفيما يتعلق بشأن المحور الثاني وهو الحوار حـول الاختلافات الثقافية : فإنه يتم عن طريـق الحـوار بـين الثقافات . إن هذا الحوار لم يحقـق أهدافـه حتـى الآن ، فلازالت أمامه كثير من التحديات التى تدعو إلـى سـوء التفاهم فى كثير من المناسبات بـسبب ظهـور إدعـاءات بالاستعلاء الثقافى تحت تأثير الزهو بـالقوة الاقتـصادية، ومحاولة البعض إعادة صياغة الثقافـات لـصالح الثقافـة الغربية . ويتوقف فى تقديرنا نجاح رسالتنا فى نشر ثقافـة حقوق الإنسان بين مختلف الشعوب على أسـاس الحـوار الثقافى، الإيمان بأن اللغة المشتركة بيننا هى القيم الدينيـة القائمة على احترام كرامة الإنسان ، فذلك يـسهل علينـا مهمة هذا الحوار .

لقد انطبعت بعض الصور السلبية عن ثقافتنا ودينن‍‍‍ا حتى توقع البعض صداما بين الحضارات وعلينا أن نخلق الظروف الضرورية لحوار حقيقى بين الثقافات على أساس أن الحوار يمكن أن يتغلب على الاختلاف ويستجلى كيف أننا نتفق فى قيم مشتركة أكثر مما تختلف . ولابد أن نشير إلى غياب القاعدة الدينية فى بعض الممارسات الحضارية الغربية للوصول إلى مجموعة من القيم الحضارية العلمانية التى تعلى شأن المادة بعيدا عن اللغة المشتركة فى الحوار والتى تنبع من القيم الدينية المشتركة كما أسلفنا.

هذا الغياب كان منطلقا لدى البعض للصراع مع الأديان وتشويه صورة الإسلام بما يحمله من قيم ثقافية نبيلة . ويجب أن يشمل هذا الحوار كيفية التغلب على الانحرافات الدينية وسوء استخدام الأفكار الدينية من أجل بواعث سياسية . وقد حدد الإسلام منهج هذا الحوار فى

قوله تعالى " ولا تُجَادِلُوا أَهْلَ الكِتَابِ إلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إلاَّ الَذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إلَيْنَا وأُنزِلَ إلَيْكُمْ وإلَهُنَا وإلَهُكُمْ واحِدٌ ونَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" (سورة العنكبوت ، الآية ٤٦) .

السيدات والسادة

إن الإشكالية الرابعة والأخيرة فى ثقافة حقوق الإنسان هى فى الالتزامات المترتبة على عالمية حقوق الإنسان : فقد تطور مفهوم العالمية لإنشاء جيل ثالث من حقوق الإنسان ينبع من التضامن بين أفراد الجماعة الدولية باعتباره ضروريا للوجود الإنسانى . وتشبع هذه الحقوق المصالح الجماعية للشعوب ، فهى ليست مجرد حقوق شخصية للإنسان شأنها فى ذلك شأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن أمثلة هذه الحقوق الحق فى التنمية، والحق فى البيئة، والحق فى السلام. فإذا كانت حقوق الإنسان الأخرى تنبع

من القيمة الإنسانية للإنسان، فإن حقوق الإنسان الجماعية التى تسمى بحقوق الشعوب تنبع من الطـــابع الاجتمـــاعى للشخصية الإنسانية. والواقع أن هذه الحقوق الجديدة التـــى يؤدى إشباعها إلى تحقيق التنمية والـــسلام شـــرط لخلـــق المناخ المناسب للتمتع بسائر حقوق الإنـــسان. وعلينـــا أن نعمق ثقافة هذه الحقوق الجديدة لكى تكون شرعيتها الثقافية مدعمة بالشرعية القانونية.

وعلى الرغم من تطور مفهوم حقوق الإنسان علـــى النحو المتقدم فقد أساء البعض ممارستها لكى تكون قيـــدا على تطورها الفعلى وتحول دون توفير الحماية الحقيقيـــة لحقوق وحريات الأفراد والشعوب فى كل مكـــان . أشـــير بذلك إلى المعايير المزدوجة للعديد من القوى الكبرى فـــى تناولها لقضايا حقوق الإنسان ، وتجسيمها لانتهاكات هـــذه الحقوق فى بعض الأماكن وتجاهلها الكامل لانتهاكات أفدح فى أماكن أخرى . كل ذلك يؤدى إلى ضـــرب مـــصداقية

قضية حقوق الإنسان فـى جوهرهـا . وبالإضـافة إلـى ازدواجية المعايير سياسيا تحت خلفية المصالح المتناقضة ، فهناك أيضا ما أسميه بازدواجية المعايير تجـاه الحقـوق الاقتصادية . ولا تعكس هذه الازدواجية فى تقديرى نقصا أو ضعفاً في الشرعية القانونية الدولية فحسب ، بل تعكس هذا النقص أو الضعف فى الشرعية الثقافية لمعايير حقوق الإنسان في المجتمع الدولى الأمر الـذى أدى إلـى عـدم حمايتها بشرعية دولية قانونية تستند إلى معيـار واحـد . فطالما كانت هذه المعايير بعيدة عن النسيج الثقافي للشعوب أو كانت غير مندمجة في القيم التي يؤمنـون بهـا، فـإن أفرادهم سوف يظلون بعيدا عن الالتزام بهذه المعايير .

وفى هذا الصدد أشير إلى مظهر من مظاهر التجاوز الدولى فى حماية حقوق الإنسان عن طريـق مـا سـمى بالتدخل الإنسانى من الدول الكبرى ضـد بعـض الـدول الصغرى تحت مسميات مختلفة منها حماية الديمقراطية أو

حماية حقوق الإنسان . كما حدث مع الصومال وهايتى ويوغسلافيا السابقة . وقد تطور هذا المفهوم فى ضوء مقررات القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ حيث اعتمد رؤساء الدول والحكومات ما يسمى بمبدأ مسئولية الحماية. ويقصد به التزام الجماعة الدولية بتقديم العون للدول لمواجهة عمليات إبادة الجنس وجرائم الحرب والتطهير العرقى والجرائم ضد الإنسانية ، وأنه فى حالة نكول الدول عن القيام بواجبها فإن مسئولية القيام بذلك تقع على عاتق الجماعة الدولية. إلا أن تفسير مبدأ مسئولية الحماية يجب أن يرتكز على أن حماية الشعب هى المسئولية الأصلية لدولته ذاته. فإذا تقاعست فى ذلك، فلا يجوز التدخل بالقوة لفرض هذه الحماية إلا من خلال مجلس الأمن طبقا لميثاق الأمم المتحدة. مثال أخرى يتعلق بالعولمة ، فقد تحولت إلى واقع قانونى يمثل اتفاقيات دولية شارعة فى قطاعات متزايدة من أوجه النشاط التى كانت فى صميم الاختصاص

الداخلى للدول فى عهد قريب. وقد أدى ذلك إلى تقلـيص دور الدولة الوطنية فى العملية الاقتـصادية وزيـادة وزن المؤثرات الخارجية والأطراف غير الحكومية للـشركات عبر القومية والمؤسسات الاقتصادية الدولية. وبالتالى لـم يعد من الممكن أن تقتصر مسئولية الدولة علـى حقـوق مواطنيها وإنما يجب أن تمتد أيضاً مسئولية الدولة وسـائر أطراف العولمة عن أعمالها إلى كل تأثير سـلبي يـصيب حقوق مواطني دولة أخرى. والمثال الواضح على ذلك هو دعم المزارعين في الدول الغربية من جانـب حكومـاتهم بدعم مالي هائل يجعلهم أكثر قدرة على التصدير والمنافسة بينما يؤدي ذلك في نفس الوقت إلى تدمير الزراعـة فـي الكثير من الدول النامية التي لا تملك القدرات المالية على دعم مزارعيها. فأين حقوق الإنسان فـي قـضية الـدعم الزراعي وما علاقتها بأزمة الغذاء العالمية ومن المـسئول عنها ومن الضحية؟ وأين حقوق الإنسان في قضية حمايـة

الملكية الفكرية ولو أدى ذلك إلى هلاك المرضى الفقــراء الذين لا يمكنهم الانتفاع بالحق في الصحة إلا عبــر دعــم لقدراتهم المالية وتقليص للمفهـــوم المطلـــق للملكيـــة الفكرية.

لقد كان أوضح مثال على الأثر المتعدى لــسياسات الدول الكبرى وأضرارها الجسيمة بحقوق الإنسان وخاصة في الدول النامية هو الأزمة المالية العالمية الراهنة ، نريد أن نعرف – على سبيل المثال – كيف نحلل قواعد التجارة الدولية التي تفتح الحدود أمام السلع وتغلقها أمام البــشر؟! كيف نفهم ذلك وكيف نفهم أيضاً أن الــسياسات الحمائيــة تحظرها اتفاقيات التجارة الدولية إلا في مجال الزراعــة؟ كيف يستقيم تحرير هنا وحمائية هناك .. أم أن الأمر كلـــه هو تحرير حين يناسب مصلحة الأقوياء وحمائية حــين لا يناسب ذلك مصلحتهم.

السيدات والسادة

إن عالمية حقوق الإنسان لا يجوز أن تكون مجرد صفة تلحقها لكي تضعف الشرعية الثقافية داخل كل دولة، وإنما يجب أن تتحول إلى التزام عالمي وممارسات عملية باحترام حقوق الإنسان تجاه جميع الشعوب وألا تصبح ضحية لسياسات ومصالح واحتكارات تقوم بها بعض الدول. ولنأخذ من العولمة وثورة المعلومات ما تتبعه من إمكانات لسرعة الاتصال من أجل التعبير الحر نحو التنوع الثقافي الذي يمثل تراثنا الإنساني، وتعزيز الحوار البناء بين الثقافات. إن الثقافة ليست سلعة. وخصوصية كل ثقافة يجب أن تعلو على أي اعتبار، ولا يجوز للعولمة أن تتحدث باسم الثقافة، وإنما يجوز لها فقط بما تتيحه من وسائل الاتصال التكنولوجى العالمى أن تسهم في تفاعل التنوع الثقافي. كما أن الحوار بين الثقافات لا يمكن أن يتحقق ما لم تكن الثقافات مزودة بوسائل تعبر بها عن

نفسها، حتى تعيش في عالم القيم الثقافية المضافة التي يكفلها تنوع الثقافات . إن عالم اليوم هو حصيلة ما قدمه الإنسان للإنسان، ما قدمه كل شعب للشعوب الأخرى من خلال تنوع الثقافات وتحاور هذا التنوع يجب أن ندافع عنه وأن نحافظ عليه، كما أن الحوار بينها يوحد الخيوط الثقافية في نسيج ثقافي عالمي يعطي الشرعية الثقافية لعالمية حقوق الإنسان.

إن عالمية حقوق الإنسان يجب أن تدعمها شرعية ثقافية عالمية تقوم على احترام التنوع الثقافى وإيمان بجميع الثقافات التى شاركت فى صنع الإنسانية. وهو ما لا يتسنى بغير حل التناقض مع ثقافات أخرى تؤمن بالصراع أو الهيمنة أو ازدراء الأديان أو تدعو إلى الكراهية وتمهد لصراع الحضارات الذي روج له البعض للقضاء على الثقافات الوطنية وللترويج للثقافة الغربية باسم أسطورة الثقافة العالمية . إن إضفاء الشرعية الثقافية العالمية على

حقوق الإنسان لا يتم بقرار دولى ولا بالتصديق على الوثائق الدولية لحقوق الإنسان ، وإنما يتم بالحوار الثقافى الرفيع الذى يؤمن جميع أطرافه بالتنوع الثقافى ويحول دون ذلك الإمعان في انتهاك حقوق الإنسان فى منابر عالمية تحت ستار المعايير المزدوجة للشرعية الدولية، وازدراء الأديان والإساءة فى ممارسة حرية التعبير اعتداء على المشاعر الدينية . إن حل هذه الأزمة لا يكمن فقط في العدول عن هذه الممارسات، بل في الحوار المستمر بين الثقافات، لأن الثقافة مسئولة عن توفير حد أدنى من المتطلبات التي تمكن الشعوب والدول من الوفاء بحقوق الإنسان. أما سياسة الاستعلاء الثقافي فإنها هى التى تشعل نار الصراع وتسقط القاعدة العالمية لحقوق الإنسان، لكي تظل حقوق الإنسان ساحة للصراع السياسي في الدول وأداة من أدوات سياساتها الخارجية وكلمة حق يراد بها باطل.

(مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨)

إننا نعيش في محيط إقليمي ودولي تمارس فيها ما يناقض حقوق الإنسان. فلا يمكن لأي عربي أو مسلم بل وأي إنسان حر في هذا العالم أن يفهم علة بقاء الشعب الفلسطيني محروما من أرضه ومن حقوقه السياسية والاقتصادية تحت سمع وبصر مجتمع دولي لا يفتأ يذكرنا بقدسية حقوق الإنسان وهو لا يعلم أن هذه الحقوق هي جزء لا يتجزأ من نسيج ثقافتنا. هذه هي آفة انعدام المصداقية التي تجعل شعوبنا تتشكك في قضية عالمية حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن أخطاء الآخرين ليست مبرراً لعدم إصلاح أنفسنا بأنفسنا، فالله تعالى لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

وفقكم الله نحو تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشر مبادئها عبر الدور التنويري الحضاري الذي تؤديه مكتبة الإسكندرية الخالدة.

(مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨)

« مطبعة مجلس الشعب »